

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931

EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هوارى قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تفرات. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي قيسمبيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر: أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة: د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويقي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدمان البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسيرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأً افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسيرة التحولات، وهذا سعياً منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

ص. ج	كلمة العدد
ص 01	- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03. د. خالد روشو
ص 12	- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجموعية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية- أ. غانس محمد
ص 30	الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي. د. شامي يسين
ص 52	- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. حادي إبراهيم
ص 64	- السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة رسيو- تاريخية. أ. دهقاني أيوب
ص 86	- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة. أ. هواري قادة
ص 100	- العسكر والسلطة السياسية في إيران. أ. إلياس ميسوم
ص 119	- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية. د. رصاع موسى
ص 130	- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا. الباحثة. أسماء حداد
ص 141	- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري. د. مبطوش الحاج / أ. شاكور سليمان
ص 157	- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. د. باية عبد القادر
ص 174	- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني. د. بن عيسى الأمين

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. فجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدمائية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطى لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الإلكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

الدولة الفاشلة في ليبيا والتحديات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري

حادي إبراهيم

باحث دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الجزائر 03.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع فشل الدولة في ليبيا، وكيف أثر هذا الفشل على الأمن الوطني الجزائري، وذلك من خلال دراسة أهم التحديات الأمنية التي صاحبت مرحلة الفشل الدولاتي هذه، ومرورا من قبل ذلك بأهم المسببات والعوامل التي ساهمت في الفشل وفق تتبع كرونولوجي لمختلف المحطات التي مرت بها الدولة في ليبيا، ففي بداية سنة 2011 شهدت ليبيا موجة من الاحتجاجات الشعبية التي عربت في بدايتها عن رفضها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها، لتتحول فيما بعد إلى المطالبة بإسقاط نظام القذافي وتحولها إلى مواجهة مسلحة مباشرة مع قوات معمر القذافي.

وبعد سقوط نظام معمر القذافي أصبحت ليبيا مفتوحة أمام كل التحديات الأمنية نتيجة فشل كمي لمؤسسات الدولة، وغياب أية سلطة عليا تمارس سيادتها عبر كامل الإقليم الليبي وبذلك أصبحت ليبيا ساحة للصراعات والنزاعات المسلحة بين مختلف الأطياف والميليشيات المسلحة وهو ما أدى تنامي مختلف المخاطر والتحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتخريب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والتي أصبحت تهدد الأمن الإقليمي الليبي بصفة عامة والأمن الوطني الجزائري خاصة، والتي سعت ومنذ بداية الأزمة الليبية إلى محاولة إيجاد السبل الكفيلة بحل هذه الأزمة للحد من تنامي التحديات الأمنية الناجمة عنها وفق مقارنة شاملة.

Abstract :

This study attempts to shed light on the issue of the failure of the state in Libya, and how this failure affected the national security of Algeria by examining the most important security threats that accompanied this stage of international failure, and through it the most important causes and factors that contributed to failure according to a different chronology track Stations passed by the state in Libya, at the beginning of 2011, Libya witnessed a wave of popular protests that began at the beginning of its rejection of the economic and social conditions it was living in. It later turned into a call for the overthrow of the Gaddafi regime and its transformation into a direct armed confrontation with Muammar Gaddafi's forces.

After the fall of the Muammar Gaddafi regime, Libya became open to all security threats as a result of the total failure of the state institutions and the absence of any supreme authority exercising its sovereignty across the entire Libyan territory. Libya thus became the scene of armed conflicts and conflicts between different factions and armed militias. This led to the growth of various threats and security threats such as terrorism Organized crime, smuggling, trafficking in human beings and illegal migration, which have threatened the Libyan regional security in general and Algerian national security in particular, which since the beginning of the Libyan crisis has sought to find ways to resolve this crisis to reduce the Security threats resulting from a comprehensive approach.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الدولة الفاشلة، الأمن الوطني، التحديات الأمنية.

مقدمة.

لقد لعبت العديد من العوامل التاريخية الناتجة عن الاستعمار الذي تعرضت له ليبيا من قبل إيطاليا دورا في تشكيل ملامح النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال، كما أن الفترات التي عقت الاستقلال تميزت بعدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة التغير في نظام الحكم في البلاد لأكثر من مرة، ومنذ وصول معمر القذافي إلى سدة الحكم في سنة 1969 عمل على تشكيل نظام سياسي مثل شخصه السمة البارز فيه من خلال حصر جميع السلطات بيده، وهو ما أثر سلبا على الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة. وما بداية ما أصبح يعرف بالربيع العربي مع بداية سنة 2011 وسقوط نظام معمر القذافي دخلت ليبيا في دوامة أمنية رسمت ملامحها البيئة الأمنية المتدهورة نتيجة الصراعات المسلحة بين مختلف الأطراف المشكلة للساحة الليبية، ونتيجة لهذه الظروف أصبحت ليبيا تمثل بيئة مناسبة لتنامي مختلف التهديدات الأخرى العابرة للحدود، وهو ما دفع بدول جوار ليبيا إلى تبني العديد من المقاربات من أجل الوصول إلى حل للأزمة، حيث كانت الجزائر السباقة من أجل العمل على تسويتها بالطرق السلمية رافضة بذلك التدخل الخارجي في ليبيا.

وانطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أثر فشل الدولة في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري؟.

كما تقتضي الدراسة طرح الفرضية الرئيسية التالية:

لقد شكل فشل الدولة في ليبيا من بين أهم التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري وذلك بسبب جملة التهديدات الأمنية التي تعدت الحدود الليبية.

وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال التركيز على الحالة الليبية وفق مقارنة متعددة المستويات ومتعددة المتغيرات والتي تتيح لنا المعرفة الشاملة لموضوع الدراسة ودراسة أهم التهديدات الأمنية التي تزامنت مع فشل الدولة وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري بالإضافة إلى دراسة المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، ومن خلال ذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري للدولة الفاشلة والأمن الوطني.

المحور الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في الأسباب والمآلات.

المحور الثالث: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المحور الأول: الإطار النظري للدولة الفاشلة والأمن الوطني.

تهدف الدراسة من خلال هذا المحور إلى التأسيس النظري لموضوع الدولة الفاشلة وكذا الأمن الوطني، وذلك للوقوف على الجوانب النظرية والمنهجية التي ينطويها كلا المفهومين، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة التي أصبح فيها موضوع الدولة الفاشلة من بين أهم مواضيع الدراسات الأمنية بصفة عامة.

أولا: الدولة الفاشلة:

1 / تعريف الدولة الفاشلة

لقد أصبح مفهوم الدولة الفاشلة من بين أكثر المفاهيم المتداولة في حقل العلاقات الدولية الراهنة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث إنتقل التهديد الأمني من المفهوم التقليدي الضيق المقتصر على التهديدات الصلبة إلى مفهوم واسع لعبت فيه الدولة الفاشلة من أهم عناصر هذا التهديد، وذلك من خلال كل ما تمنحه بيئة الدولة الفاشلة لتنامي مختلف التهديدات الأخرى كانتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وغيرها⁽⁰¹⁾.

وقد شكلت نهاية الحرب الباردة تزايدا كبيرا في الاهتمام بموضوع الدولة الفاشلة وأصبح يأخذ حيزا كبيرا داخل الدراسات العلمية، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن العالمي ككل وهو ما دفع بالباحثين والدارسين إلى دراسة موضوع الدولة

الفاشلة وذلك من أجل إعطاء تفسير نظري شامل لهذه الظاهرة ووضع مجموع المؤشرات التي تقاس بها درجة الفشل وقد شكلت الدول المختلفة وخاصة الأفريقية منها من أكثر التماذج التي شكلت أقوى درجات الفشل وذلك بعجز هذه الدول وعدم قدرتها على القيام بوظائفها حماية إقليمها.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت الدولة الفاشلة على الرغم من عدم وجود أجماع كامل على تعريف واحد وموحد لها، وذلك باختلاف الجهة المقدمة للتعريف وأيضاً وفق الزاوية التي ينظر بها إلى هذه الدولة من خلال إسقاط عليها جملة من المؤشرات المختلفة، ويعتبر **William Zartman** (وليام زارتمان) من بين المفكرين الأوائل الذين تناولوا مفهوم الدولة الفاشلة حيث عرفها على أنها:

" هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلاً عن عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها"⁽⁰²⁾.

حيث يرى زارتمان الدولة الفاشلة على أنها تلك لم تعد قادرة بالوفاء بالتزاماتها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتى الدولي، ويكون ذلك من خلال فشل المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل هذه الدولة وهو ما يؤدي إلى قيام وضعية من عدم الاستقرار والفوضى تصبح فيها الدولة غير قادرة على السيطرة عليها وهو ما يؤدي إلى ظهور الاحتجاجات والاضطرابات الأمنية المهددة للأمن والاستقرار المحلي والإقليمي الدولي.

أما روبرت روتبرغ (Robert Rotberg) فيعرف الدولة الفاشلة على أنها:

" تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية"⁽⁰³⁾.

ومن جهته يرى نعوم تشومسكي من خلال كتابه " الدولة الفاشلة " الصادر سنة 2006 أن مصطلح الدولة الفاشلة هو صناعة غربية تم إيجادها من أجل تصنيف الدول ووضع قائمة من الدول الفاشلة عن طريق التقليل من شرعية أنظمتها السياسية، حيث استخدم هذا المصطلح في بداياته الأولى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وقد استخدمته كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لعديد من الدول على أنها دول فاشلة وتهدد الأمن العالمي مثل ما حدث في العراق وليبيا وهايتي وغيرهم⁽⁰⁴⁾.

وتعتبر الدولة الفاشلة عن تلك الدولة التي تشهد عدم قدرة نظامها السياسي على المحافظة على النظام الداخلي من خلال ممارسة حق الإكراه المشروع داخل كامل إقليمها، كما أن هذه الحالة من اللااستقرار واللامن التي تشهدها هذه الدول تجعل منها بيئة مناسبة لتنامي العديد من التهديدات والمخاطر الأخرى سواء على مستوى الأمن الوطني داخلها أو على المستوى إقليمياً نتيجة التهديدات عبر الوطنية التي تنمو وتتفاقم داخل هذه الدول الفاشلة بسبب عدم قدرة هذه الدول على فرض الأمن وحماية حدودها، مثل إنتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والتجارة بالأسلحة والهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني العالمي بصفة عامة .

2/ مؤشرات الدولة الفاشلة:

المؤشرات السياسية:

تعتبر المؤشرات السياسية من بين أهم المؤشرات التي تسقط لقياس درجة فشل الدول وذلك من خلال مجموعة من المعايير والإخفاقات التي تتخلل الأنظمة السياسية داخل هذه الدول، حيث تشهد فراغاً سياسياً كبيراً ينتج عنه اضطرابات سياسية تؤثر سلباً على البناء المؤسساتي والشرعية السياسية داخل هذه الدول ومن بين هذه المؤشرات السياسية نذكر منها⁽⁰⁵⁾:

- ✓ أزمة شرعية الأنظمة السياسية.
- ✓ غياب حكم القانون وأزمة الديمقراطية.
- ✓ إنتشار الفساد.

✓ التدخلات الخارجية.

المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر إشكالية التنمية الاقتصادية من بين أكبر المظاهر والمؤشرات الدالة على فشل الدول، حيث تواجه هذه الدول الفاشلة عدم القدرة على بناء نظام اقتصادي قوي يجمع ويمس كل الأطراف المشككة لمختلف الفئات والأطياف الوطنية، وذلك من خلال إشراكهم في مختلف العمليات الاقتصادية غير أنها تشهد إحتكارا كبيرا من طرف جهة معينة لمختلف منابع الاقتصاد الوطني والذي يقابله حرمان واضطهاد الفئات الأخرى، لاسيما تلك التي الجماعات المعارضة للنظام السياسي التي يمارس في حقها سياسات التهميش والحرمان، وهو ما ينتج حالة من عدم التوازن في معدلات النمو والمستوى المعيشي بين الجماعات والأقاليم داخل الدولة الواحدة، وهو ما يزيد من مستوى الفرقة والصراع بين الفئات المستفيدة من العائد الوطني وبين الفئات المحرومة، ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تصطبغ بها الدولة الفاشلة نجد⁽⁰⁶⁾:

✓ إشكالية توزيع الموارد الاقتصادية والربوع.

✓ غياب التنمية وتدني المستوى المعيشي.

✓ المديونية الخارجية.

✓ إنتشار الفقر والبطالة.

✓ تدني معدل الدخل الفردي والقومي.

✓ إرتفاع مستوى الأزمات الاقتصادية الناتجة عن ضعف الأداء الاقتصادي والمؤسساتي.

المؤشرات الاجتماعية:

تمثل المؤشرات الاجتماعية من بين المؤشرات التي تلعب دورا في سلم قياس درجة فشل الدول، ذلك أنها تعبر عن الحالة الاجتماعية التي يعيشها مواطني هذه الدولة، غير أن هذه المؤشرات تختلف حدتها ودرجة تأثيرها من دولة إلى أخرى ومنها⁽⁰⁷⁾:

✓ النمو الديمغرافي.

✓ الهجرة الداخلية وتفاقم ظاهرة نزوح السكان.

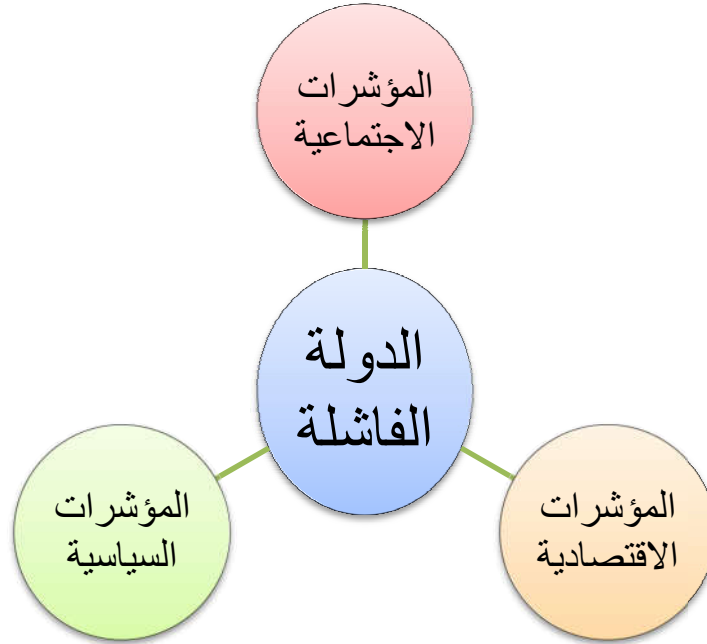
✓ الهجرة الخارجية.

✓ إرتفاع معدلات الجهل والأمية.

✓ الصراعات العرقية والإثنية الناتجة عن التنوع الاجتماعي والثقافي.

✓ غياب الولاءات الوطنية مقابل الولاء للقبيلة والعشيرة.

✓ غياب التنمية الاجتماعية الناتجة عن تدني مستوى الدخل الفردي للفئات المحرومة.



المصدر: من إعداد الباحث يمثل مؤشرات الدولة الفاشلة.
ثانياً: الأمن الوطني:

يعتبر الأمن الوطني من بين مستويات الأمن التي تم تطويرها وتوسيعها خاصة في مرحلة الحرب الباردة مع التطورات التي شهدتها مفهوم الأمن، ويعود للولايات المتحدة الأمريكية السبق في استعمال مصطلح الأمن الوطني حيث استعملت هذا التعبير تزامناً مع إنشاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي سنة 1947 والذي تم استحداثه من أجل الاهتمام والتفكير بكل ما يتعلق بالأمن الأمريكي ومواجهة كل ما بشأنه المساس به أو تهديده وتجسيد كل ما يرتبط بتحقيق الأمن الأمريكي.

كما يهدف الأمن الوطني إلى الحفاظ على أمن الدولة وضمان بقائها وحماية مواردها الطبيعية واقتصادها ضد مختلف الاعتداءات الخارجية التي تواجهها سواء من الدول أو من التهديدات غير الدولانية، ومنه تقوم الدولة باستخدام مختلف إمكانياتها وقدراتها من أجل رفع مستوى أمنها الوطني وتأمين مواطنيها من مختلف التهديدات الصلبة وغير الصلبة التي تواجهها، حيث يمثل الأمن الوطني بصفة عامة شعور الدولة بالاطمئنان الناتج عن استيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة والأساسية، وصولاً إلى تحقيق مطالب العدالة التوزيعية للموارد الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل المساواة والرضا التام للمواطنين⁽⁰⁸⁾.

وقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني بميلاد الدولة الوطنية التي تعتبر معاهدة وستفاليا 1648 بمثابة شهادة ميلاد للدولة الوطنية وانطلاق الدراسات والأبحاث العلمية التي توجهت نحو دراسة كل ما يتعلق بموضوع الدولة، بما فيها موضوع أمن الدولة وكيفية المحافظة على أمنها وبقائها.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن الوطني فقد قدمت جامعة الدول العربية تعريفاً للأمن الوطني على أنه:
" قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الإعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانيات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي"⁽⁰⁹⁾.

حيث أصبح الأمن الوطني مربوط بأمن الدولة وبقائها، حيث أصبحت الدولة تسعى من خلال جملة الإجراءات والإستراتيجيات بهدف تحقيق الهدف الأسمى لها وهو ضمان أمنها الوطني وبالتالي الحفاظ على بقائها ووجودها، حيث يعرفه " والتر ليمان " على أنه⁽¹⁰⁾:

" الأمن الوطني يتمثل في عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية "

حيث ومن خلال هذا التعريف يمثل الأمن الوطني أعلى الثوابت والقيم السامية في الدولة والتي لا يمكن للدولة التخلي أو التنازل عنها، بل أنها تبني كل خططها وبرامجها انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على أمنها الوطني.

المحور الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في الأسباب والمآلات.

أولاً: ليبيا: دراسة جيوسياسية.

تعتبر ليبيا من بين دول شمال أفريقيا والمطلة على البحر الأبيض المتوسط كما تشترك في حدودها مع عدة دول منها العربية والأفريقية، حيث يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب كل من تشاد والنيجر، أما من الغرب فتحدها الجزائر ومن الشمال الشرقي تونس، وتبلغ مساحتها حوالي 1.759540 كم²، ويبلغ عدد سكانها حوالي ست ملايين نسمة ويعتبر الإسلام الدين الرسمي والأول في البلاد.

أما بالنسبة للتركيبة المجتمعية داخل ليبيا فإنها تتميز بطابعها القبلي حيث تشكل القبيلة من أهم المكونات الرئيسية التي يبني عليها النظام الاجتماعي في ليبيا كما تعبر عن وعاءات تحتل مكانة كبيرة داخل الولاءات الوطنية، وقد شكلت هذه القبائل نمطاً رئيساً من أنماط العيش بالنسبة للمواطن الليبي، الذي أصبح يجد في هذه القبيلة الملجأ الذي يوفر له الحماية والأمن والرزق، ويمثل زعيم القبيلة القائد الذي يمثل إليه بقية أعضاء القبيلة، ويوجد حوالي 140 قبيلة موزعة عبر الفضاء الجغرافي الليبي الواسع منها 97 % عربية أما الباقي فهي من مختلف الأجناس البربرية.

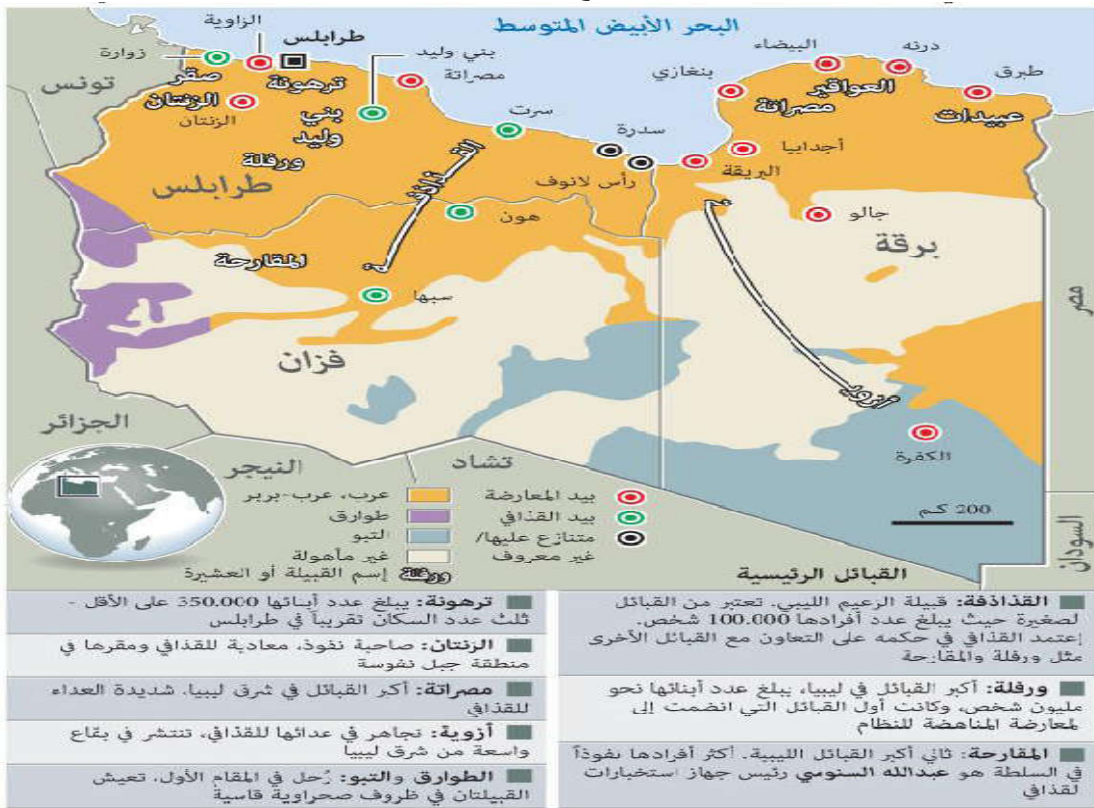
لقد شكلت القبيلة في ليبيا تحدياً كبيراً للدولة في حد ذاتها حيث أن الفرد الليبي يحس باتنائه وولائه لقبيلته أكثر من ولاءه للدولة، وهو ما وقف دائماً أمام تحقيق مبدأ المواطنة وبناء مؤسسات دستورية تخضع لها جميع المكونات الاجتماعية المشكلة للدولة في ليبيا.

أما من الناحية الاقتصادية تعبر ليبيا من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير وشبه تام على قطاع المحروقات، وهو ما جعل الوضعية الاقتصادية والتنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقطاع المحروقات على غرار باقي الدول النفطية، هذا الارتباط شكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق ليبيا للتنمية المستدامة لشعبها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد لاسيما في فترة الثمانينات أين شهد السوق النفطى العديد من الأزمات التي أدت إلى إنهيار أسعاره وهو ما أثر سلباً على عائدات البلدان الرعية، مما نتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها ليبيا ولا تزال إلى حد الآن.

ومن الناحية السياسية شكل شخص معمر القذافي معلماً بارزاً داخل النظام السياسي الليبي بل استطاع أن يستحوذ ويسيطر على كل مداخل الحياة السياسية في ليبيا ذلك منذ الإطاحة بحكم محمد إدريس السنوسي في الفاتح من سبتمبر 1969 من طرف مجموعة الضباط الأحرار بقيادة معمر القذافي، وقد شكلت القبائل الموالية لمعمر القذافي القوة الضاربة والمهيمنة على توزيع الرئوس داخل البلاد، في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة الدستورية، وهو ما شكل دائماً بيئة من الفوضى وعدم الرضا من قبل القبائل الأخرى التي كانت تعاني من التهميش الاقتصادي والسياسي والحرمان الاجتماعي.

وقد جسد معمر القذافي نظام حكم الجماهيرية بعد ما أطاح بالنظام الملكي للسنوسي، ويتمثل نظام الجماهيرية في سلطة الشعب وحكم الجماهير عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تتولى اللجان الشعبية تنفيذ قراراتها.

خريطة تمثل توزيع القبائل داخل ليبيا



المصدر: Google image

ثانياً: نشأة الأزمة الليبية.

إن الأزمة الليبية لم تكن آنية ولا وليدة ظروف شهدتها البلاد سنة 2011، وإنما كانت نتيجة امتداد لجملة من الأوضاع التي كانت سائدة في ليبيا منذ سنوات خلت ترجمته حالة الغياب المؤسسي داخل النظام السياسي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية واقتصادية تعكس فعلاً حجم الإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا، وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من طرف الفرد الليبي على نظام معمر القذافي وهو ما جعل النظام السياسي بقيادة القذافي يجري بعض الإصلاحات داخل الدولة خاصة بعد 2004، حيث حاول إجراء بعض التعديلات والتوجه نوعاً ما نحو النظام الاقتصادي الحر الليبرالي إلا أنه وجد معارضة كبيرة من بعض القوى الداخلية إلى رفض النهج الليبرالي وهو ما أدى إلى فشل هذه الإصلاحات⁽¹¹⁾.

إن فشل هذه الإصلاحات أدى إلى المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي داخل ليبيا تزايد معه حجم المعارضة وعدم الرضا داخل المجتمع الليبي، ومع بداية 2011 أين شهدت البيئة الإقليمية لليبيا موجة من الثورات الشعبية التي نادى بالديمقراطية وحرية التعبير انتهت إلى الإطاحة بأنظمتها المتسلطة التي دامت في الحكم فترات زمنية طويلة خاصة تلك التي وقعت في تونس وبعدها مصر إن نجاح هذه الثورات في إسقاط الأنظمة الحاكمة جعلت منها تجربة يقتدى بها من طرف الليبيين الذين حاولوا تكرار التجربة في ليبيا والقيام ضد نظام القذافي.

إن نجاح الثورة في تونس و مصر كان له الأثر الكبير على ليبيا خاصة في ظل الموقع الجغرافي لها الواقع بين هذين الدولتين، وهو ما حدث بالفعل بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام مبارك في مصر، ففي الخامس عشر من فبراير 2011، طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي "معمر القذافي"، مؤكداً حق

الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، وقد بدأت الاحتجاجات بمدينة بنغازي وقد قامت هذه الاحتجاجات باستعمال المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت وذلك من أجل زيادة التعبئة الاجتماعية وحشد المزيد من الجماهير ضد معمر القذافي والمطالبة بإسقاطه، كما لعبت القنوات الفضائية دورا في تأجيج هذه الاحتجاجات التي بدأت تعمر كامل التراب الليبي⁽¹²⁾.
لقد بدأت الاحتجاجات في ليبيا بطابعها السلمي في شكل مظاهرات شعبية غير أن طبيعة النظام والدولة في ليبيا القائم على نظام القبيلة والعشائر في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الدستورية والقانونية والأجهزة الأمنية دفع بهذه الاحتجاجات نحو مسار العنف والاقتتال بين معارضي معمر القذافي ومؤيديه، وفي هذه المرحلة لعبت العصبية والالتئامات القبلية دورا كبيرا في الصراع حيث أن القبائل الموالية للقذافي اصطفت من وراءه وعائلته في مواجهة القبائل المعارضة وهو ما أدخل ليبيا في حرب دامية وحالة من الفوضى والانفلات الأمني الكبير الذي شكل تهديدا على أمن الأفراد في ليبيا وحتى على المستوى الإقليمي لها وهو ما عجل من التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية مما جعل مجلس الأمن في 26 فبراير 2011 يتبنى القرار " 1970" الذي يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي عقبه في ذلك في 02 مارس 2011 قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا داخل الجامعة، تلاه إعلان محكمة الجنايات الدولية في 03 مارس 2011 إجراء تحقيق في ارتكاب معمر القذافي جرائم ضد الإنسانية لتصدر بعد ذلك مذكرة توقيف في حقه في 27 جوان 2011⁽¹³⁾، وقد بدأت العمليات العسكرية في ليبيا في 19 مارس 2011 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت راية حلف الشمال الأطلسي (NATO) تنفيذًا للقرار الأممي 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011.

تسارعت الأحداث وتطورت الأزمة وزادت حدة ودموية خاصة بعد التدخل الخارجي كطرف في الصراع في ليبيا ضد نظام معمر القذافي الذي وجد نفسه مضطرا إلى هروب والإخفاء بعد الحسائر الكبيرة الذي تعرض لها من وراء قوات التحالف الدولي فتمت مطاردته إلى مدينة سرت مسقط رأس القذافي إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 ومعه ابنه المعتصم ليتم مصرعه بعد ذلك على يد معارضيه، وبهذا تدخل ليبيا مرحلة جديدة من الصراع والفوضى واللامن مجسدة حالة من الفشل الدولي التي أصبحت تعيشه ليبيا اليوم في ظل غياب مؤسسات الدولة وسلطة حاكمة تمارس سلطتها على كامل التراب الليبي.

ثالثا: مخارج الأزمة الليبية.

تعتبر الأزمة الليبية من أكثر حالات ما أصبح يعرف بالربيع العربي الذي شهدتها بعض الدول العربية دموية واقتتالا ما خلف أعداد هائلة من القتلى ناهيك عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي أصبح يعيشها الشعب الليبي حاليا من وراء فشل الدولة، الذي ساهمت فيه العديد من العوامل ساء تلك الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الليبي في حد ذاته أو المتعلقة بالعوامل الخارجية التي جسدت في التدخلات الخارجية كطرف في صراع داخل ليبيا متحالفة مع المعارضة ضد نظام القذافي.

إن فشل الدولة في ليبيا وتفاقم حالة الفوضى الأمنية داخلها جعل منها بيئة منتجة ومصدرة لعديد التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن على المستويين الداخلي والخارجي، حيث أصبحت ليبيا اليوم تشكل بيئة تتفاقم فيها العديد من المخاطر والأزمات المهددة للأمن في المنطقة على سبيل ما يحيطها الإقليمي، خاصة في ظل كل ما كان يمثله معمر القذافي من وزن على العديد من القبائل والجماعات داخل وخارج ليبيا ومن هذه المخاطر نذكر:

1/ ظاهرة الإرهاب:

إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيش حالة من انعدام للمؤسسات الأمنية والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي وجدت في ليبيا بيئة مناسبة لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو حتى خارجها مثل ما حدث في تيغنتورين بالجزائر، كما شكلت ليبيا بيئة جاذبة لتنظيم داعش الذي وجد فيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفر إليها خلال عملياته الإرهابية، وهو ما شكل تهديدا على الأمن الإقليمي لدول جوار ليبيا، الأمر الذي زاد من التعقيدات الأمنية في المنطقة وانتقال هذا الخطر إلى الدول المجاورة التي أصبحت تعيش حالة من عدم الاستقرار الناتج عن تدفق الإرهابيين إلى دولها والقيام بعمليات إرهابية على أراضيها⁽¹⁴⁾.

كما شكل سقوط نظام معمر القذافي أثرا على المنطقة خاصة في ظل كمية الأسلحة التي كانت منتشرة بين مختلف القبائل في عهده وهو ما شكل تهديدا أمنيا على المنطقة بأكملها، حيث تحولت إلى خزان كبير للأسلحة تتداوله الجماعات الإرهابية وجاعات الجريمة المنظمة.

2/ الجريمة المنظمة.

إن بيئة الفشل الدولاتي التي تعيشه ليبيا أدى إلى تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد بشكل مباشر أمن واستقرار البلدان المجاورة خاصة في ظل ضعف الرقابة الأمنية على الحدود مع ليبيا الناتج عن عدم قدرة الدول المجاورة خاصة دول الساحل في مراقبة حدودها مع ليبيا نظرا لطول الحدود، وهو ما سهل عمل الجماعات الناشطة في هذا المجال التي تحترف نشاطات المخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالبشر... وغيرها.

3/ الهجرة غير الشرعية.

شكلت بيئة عدم الاستقرار والصراع داخل ليبيا إلى تحول ليبيا إلى بيئة طاردة نشطت من خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية التي شكلت تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول المستقبلية خاصة فرنسا وإيطاليا نظرا للقرب الجغرافي من ليبيا، كما مثلت ليبيا منطقة عبور كبيرة للمهاجرين الأفارقة المتوجهون نحو أوروبا بحثا عن الاستقرار والأمن وهروبا من وبيلات الحروب والصراعات الدامية التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى كل ما تحمله هذه الهجرات من أخطار الأمراض المتنقلة والأوبئة للدول المستقبلية زيادة على ذلك ظاهرة إنتشار الجرائم والإخصاب وتجارة المخدرات التي يحملها المهاجرون معهم⁽¹⁵⁾.

المحور الثالث: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

أولا: العقيدة الأمنية الجزائرية.

لقد شكلت مجموع العوامل والخلفيات التاريخية والفكرية والمعطيات الجيوسياسية الركيزة الأساسية التي بنيت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، كما ساهمت الثورة التحريرية في بلورة هذه العقيدة وقياسها على جملة من المبادئ والأسس التي ظلت الجزائر وفية لها، على الرغم من عديد المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها الجزائر، ومنه أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية تتمثل فيما يلي:

1 – المحدد التاريخي: تعتبر ثورة التحرير الوطني من بين أهم الركائز والروافد للعقيدة الأمنية الجزائرية، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل كبير في رسم المعالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر بعد الاستقلال، فالنضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي لمدة تزيد عن 132 سنة شكل المورد الكبير لبناء التصور العام الفكري والإيديولوجي للعقيدة الأمنية الجزائرية، والتي حددت علاقتها والتزاماتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقد ظل هذا المحدد التاريخي أحد المرجعيات الفكرية والإيديولوجية التي تستند إليها العقيدة الأمنية الجزائرية على الرغم من التحولات التي عرفتها الجزائر عبر مختلف المراحل التاريخية، كما ضل هذا المحدد ثابتا أمام جملة التحولات الدولية التي شهدتها تطور النظام الدولي خاصة في ظل العولمة⁽¹⁶⁾.

2 – المحدد الجغرافي: تلعب الجغرافيا دورا كبيرا في تحديد مفهوم الأمن لأية دولة، حيث تشكل المورد الإقليمي الذي تستند إليه العقيدة الأمنية لهذه الدولة، فالجزائر قد أخذت هذا المورد الجغرافي كأحد الموارد التي بنت عليها عقيدتها الأمنية، حيث تعتبر الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر والذي يتميز بأبعاده الثلاث المغاربي والمتوسطي والأفريقي، وهو ما جعل من الأمن الجزائري ينكشف على عدة محام، وانطلاقا من هنا فإن بناء العقيدة الأمنية الجزائرية جاء من خلال هذا الانكشاف الأمني، إضافة إلى دورها عبر مختلف هذه الأبعاد⁽¹⁷⁾.

3 – المحدد الإيديولوجي: ظل المحدد الإيديولوجي من بين الركائز الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، حيث مثلت الاشتراكية وما تحمله معها من مبادئ مناهضة للاستعمار والاستغلال موردا هاما للعقيدة الأمنية، وهو ما أكدت المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976 و 1989، إضافة إلى تبني نظام الحزب الواحد والذي ساد في الجزائر إلى غاية

أحداث 1988 والتي صاحبها تغيرات أمنية في الجزائر، والتي حتمت عليها إعادة صياغة بعض مبادئ عقيدتها الأمنية بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة⁽¹⁸⁾.

ثانياً: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية.

تشكل الجزائر أحد القوى الإقليمية التي لها وزن داخل المحيط الإقليمي لليبيا ولها حدود مباشرة معها، كما أدركت الجزائر بأن الأزمات التي تشهدها دول الجوار تعتبر مصدراً للتهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل كل ما توفره هذه البيئة غير المستقرة من جو مناسب لتنامي مختلف الأخطار والتهديدات سواء تلك الصلبة المتمثلة في التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة، أو تهديدات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

لقد جسدت المقاربة الجزائرية حول الأزمة الليبية تفعيلاً واضحاً للمبادئ التي تبنتها عليها السياسة الخارجية الجزائرية والتي ظلت الجزائر وفية لها منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال، والتي تعاملت بها مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية القائمة في مجملها على مبدئين أساسيين هما:

✓ عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول التي تشهد حالة من الصراع أو الأزمة .

✓ رفض استخدام القوة في حل الأزمات والاحتكام إلى الحلول السلمية المبينة على الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف.

إن هذه المبادئ شكلت الركيزة الأساسية التي بنيت عليها المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا، حيث سعت الجزائر ومنذ اندلاع الأزمة إلى محاولة إيجاد حل سلمي يحول دون دخول ليبيا في نفق الصراعات والفضوض الأمنية، ومن ثمة إلى التدخل الخارجي الذي لا يزيد إلا تعقيداً للأزمة ولا يجد الحل، وهي المقاربة التي تشاركت فيها الجزائر مع الاتحاد الأفريقي حول الأزمة الليبية، وفي هذا الشأن عبر الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية المغربية " عبد القادر مساهل " بقوله: " خارطة الطريق التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي للخروج من الأزمة في ليبيا تتضمن آلية لمراقبة وقف إطلاق النار...وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة إضافية خاصة وأنه لا توجد خلافات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف إطلاق النار، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 يدعو إلى وقف إطلاق النار"⁽¹⁹⁾.

ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الجزائر عن إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى محاولة احتواء الأزمة الليبية من خلال عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الفصائل الليبية المتصارعة، من أجل إيجاد حل توافقي يرضي جميع الأطراف خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي، فالعروف عن الدبلوماسية الجزائرية هو أنها تدعو دائماً إلى التحرك الجماعي وأسلوب التعاون الدولي في حل الأزمات بالطرق السلمية رافضة بذلك كل أشكال التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول.

لقد أدركت الجزائر أن الأزمة الليبية لا تعد أزمة داخلية مرتبطة بإسقاط نظام معمر القذافي وإنما تتجاوز ذلك لتشكل تهديداً مباشراً على الأمن الوطني الجزائري، وذلك عملت على انتهاج العديد من الاستراتيجيات واتباع جملة من التدابير لمحاربة تلك التهديدات المتخضعة عن الأزمة الليبية، فقد دعت دول الجوار على تكثيف قدراتها الأمنية على الحدود المشتركة مع ليبيا لمواجهة خطر انتقال هذه التهديدات الأمنية إليها، إضافة إلى تفعيل دور المنظمات الإقليمية في حل الأزمة الليبية، زيادة على ذلك فقد قامت الجزائر بعمل تنسيق أمني بين دول الجوار لمواجهة التحديات حيث تم إنشاء لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها بتمنراست ثم إنشاء وحدة الاندماج والاتصال الذي يعتبر الجهاز الاستخباراتي لهذه الهيئة، هذا بالإضافة إلى تفعيل دبلوماسية الحوار وحسن الجيرة التي تمخضت عنها عقد العديد من اللقاءات مع مسؤولي كل من تونس وليبيا إلى جانب دول الساحل الأفريقي⁽²⁰⁾.

كما لا تزال الجزائر اليوم تعمل على لعب الدور المنوط بها من أجل إيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية المبينة على ضرورة مشاركة كامل الفصائل الليبية المتصارعة والجلوس على طاولة الحوار من أجل إيجاد سبل كفيلة بحل الأزمة وإعادة بناء الدولة الليبية على أساس

قانوني وديمقراطي تشارك فيه كل المكونات الاجتماعية في ليبيا، حيث دعت الجزائر في أكثر من مرة وفي كل المحافل الدولية أن الحل في ليبيا لا يمكن إلا أن يكون ليبيا خالصا، وهو ما تؤكد الجزائر اليوم خاصة مع الجولات الأخيرة التي يقوم بها الزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية " عبد القادر مساهل" والتي زار فيها أغلب المناطق الليبية من أجل تقريب وجهات النظر داخل الفرقاء الليبيين.
الخاتمة.

لقد شكلت الأزمة الليبية بيئة من عدم الاستقرار الأمني الذي شكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري نظير مجموع التهديدات التي صاحبت الأزمة الليبية، نتيجة تفاقم مخاطر إنتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة، وجماعات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وما تحمله من مخاطر إنتشار الأمراض المتنقلة والآفات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما شكل عبئا على الدولة الجزائرية من خلال زيادة إنفاقاتها العسكرية من أجل تأمين حدودها مع ليبيا في مواجهة التهديدات القادمة منها، أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فقد سعت الجزائر ومنذ البداية على إيجاد حلول سلمية لتوافقية للأزمة الليبية ورافضة للتدخلات الخارجية باعتبارها تساهم في تفاقم الوضع وتعمد الأزمة أكثر، وهو ما جسدهت الدبلوماسية الجزائرية من خلال عقدتها واحتضانها للعديد من اللقاءات التشاورية التي جمعت بين دول جوار ليبيا من أجل إيجاد الحلول، أو تلك التي دارت بين أطراف النزاع الليبي لتقريب وجهات النظر والمصالح بينهم. وفي الأخير يمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دورا بارزا في الأزمة الليبية خلال مختلف المراحل التي مرت بها، محافظة على مبادئها القائمة على رفض التدخل الخارجي، والعمل على إيجاد الحلول السلمية للنزاعات داخل ليبيا.

قائمة الهوامش:

- (01) - صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا، (ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.02.
- (02) -Willian Zartman, **the desintegration and restoration of legitimate Authority**,(USA: Lynne Rienner,1995),p.01.
- (03) - Robert Rotberg, **when states fail :causes and consequences**,(UK:princeton university press,2003),p.01.
- (04) - نعوم تشومسكي، ترجمة سامي الكعكي، الدول الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، لبنان، دار الكتاب العربي، ط.1، 2007، ص.08.
- (05) - شرايطية سميرة، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقة بين الفشل الولاقي والتهديدات الأمنية الجديدة،(ماجستير جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص.103.
- (06) - المرجع نفسه، ص ص 92 - 93.
- (07) - the fund for peace "the indicators of failed states", in :
<http://ffp.statesindex.org/indicators>: (02/06/2018).
- (08) - بن عيسى محسن العجبي، الأمن والتنمية، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص.15.
- (09) - هيثم الكيلاني، " مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري"، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (باريس: مركز الدراسات العربي - الأوربي، 1996)، ص. 72.
- (10) - عبد الرحمن يوسف حارب، العولمة وأثرها على الأمن القومي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، (المكتب الجامعي الحديث 2005)، ص.17.
- (11) - منى حسين عبيد، أبعاد النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص ص 31-52.

- (12) - منصور لحضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 206 - 2011، (دكتوراه، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص 432.
- (13) - المرجع نفسه، ص 434.
- (14) - منقول من وكالة رويترز بتاريخ: 27 سبتمبر 2011.
- (15) - Jan maessen, the Libyan Intervention, Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one, master thesis department of political science, Leiden universite, june 2012, p.120.
- (16) - صالح زياتي، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون سنة، ص. 288
- (17) - عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط.01، 2016)، ص. 227.
- (18) - المكان نفسه.
- (19) - تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ: 06 ماي 2011، قتلا عن www.aps.dz. تاريخ الإطلاع: 2018/06/06.
- (20) - يحي زويير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر 2012)، تاريخ الإطلاع: 2018/06/06.